

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)

أ. مفتاح أحمد مفتاح كريدغ - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية صرمان - جامعة صبراتة.

Miftahikreedeegh@gmail.com -

Miftah.ikreedeegh@sabu.edu.ly -

**The relationship between the changes in the exchange rate of the
Libyan dinar and trade balance in Libya for the (2012 -2022)
Miftah Ahmed Ikreedeegh**

Research Summary

This research examined the relationship between the Libyan dinar exchange rate and the trade balance in Libya during the period 2012 -2022. This research was conducted by describing and analyzing official data contained in the Central Bank of Libya's bulletins and tables covering the research period, taking into account the characteristics and features specific to the nature of the Libyan economy, particularly the external sector (exports, imports, and the trade balance). This research focused on answering the following main question: What is the impact of the exchange rate policy followed in Libya on the trade balance in Libya during the period 2012-2022? A descriptive approach and qualitative analysis were used. Trends were analyzed and changes in the Libyan dinar exchange rate and the performance of the Libyan trade balance during the period 2012-2022 were described, along with a description of their general trends. Data showed that the Libyan dinar exchange rate was relatively stable until 2020, then witnessed a significant increase in 2021 and 2022. It also showed that Libyan exports, which depend on oil exports for 95% of total national exports, were not affected by exchange rate fluctuations. Instead, they were influenced by other factors such as global demand, global supply, and international oil prices. As for imports, they appeared to be inelastic due to the Libyan economy's heavy dependence on imported goods. The relationship between imports and exchange rate changes was positive: in some years covered by this study, we found that the exchange rate of the Libyan dinar against major international currencies, particularly the US dollar, increased and imports increased as well.

Keywords: - Libyan economy – exchange rate – trade balance – exports

- Imports

الملخص:

تناول هذا البحث العلاقة بين سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة 2012 – 2022م، وذلك من خلال وصف وتحليل البيانات الرسمية الواردة في نشرات وجداول مصرف ليبيا المركزي المتضمنة لفترة البحث مع الأخذ في الاعتبار الخصائص، والسمات الخاصة بطبيعة الاقتصاد الليبي، وخصوصا القطاع الخارجي (الصادرات، والواردات، ورصيد الميزان التجاري). حيث تم التركيز في هذا البحث على الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي -ما هو أثر سياسة سعر الصرف المتبعة في ليبيا على الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة 2012-2022م؟ كما تم استخدام المنهج الوصفي، والتحليل النوعي. حيث تم تحليل الاتجاهات، ووصف التغيرات في أسعار صرف الدينار الليبي وأداء الميزان التجاري الليبي خلال الفترة 2012م -2022م مع وصف الاتجاهات العامة لهما. فقد أظهرت البيانات أن سعر صرف الدينار الليبي كان مستقرا نسبيا حتى عام 2020م، ثم شهد ارتفاعا ملحوظا في عامي 2021، 2022م، كما تبين إن الصادرات الليبية، والتي تعتمد على الصادرات النفطية بنسبة 95% من الصادرات الوطنية لم تتأثر بتغيرات أسعار الصرف، بل تأثرت بعوامل أخرى مثل الطلب، والعرض العالمي، وأسعر النفط في السوق العالمية، أما الواردات فقد تبين أنها غير مرنة نظرا لاعتماد الاقتصاد الليبي على السلع المستوردة بشكل شبه كلي. فقد كانت العلاقة طردية بالنسبة للواردات مع تغيرات أسعار الصرف. فقد وجدنا في هذا البحث، في بعض السنوات إن أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية، وخصوصا الدولار الأمريكي ترتفع. والواردات ترتفع أيضا.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الليبي -سعر الصرف -الميزان التجاري – الصادرات - الواردات.

المقدمة:

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات المستخدمة مع غيرها من أدوات السياسة الاقتصادية للاقتصاد الكلي وذلك لاستخدامها في علاج العديد من الاختلالات المالية والهيكلية الداخلية والخارجية التي تعاني منها اقتصاديات معظم الدول النامية في سعيها المستمر نحو تحقيق معدلات نمو مستدامة ومستوى ملائم من الاستقرار

السعري، وكذلك وضع متوازن وقابل للاستمرار في ميزان المدفوعات وخصوصاً الميزان التجاري. عليه من الضروري أن تحضي سياسة سعر الصرف باهتمام خاص في الأوساط الاقتصادية على اعتباره همزة الوصل بين الاقتصاد المحلي، والخارجي وهو ما جعلها محل واسع النقاش خاصة في السنوات الأخيرة ، حيث يتم في هذا البحث التعرف على سعر الصرف من خلال تعريفه و أنواعه ونظم الصرف المتبعة والاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنجم من سياسة تغيير أسعار الصرف، كما يتناول هذا البحث تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الليبي (الصادرات و الواردات) مع التركيز عل الابعاد المختلفة لهذه التأثيرات، وتقديم رؤيتنا حول كيفية إدارة هذه التغيرات وفقاً لخصائص الاقتصاد الليبي، وذلك بهدف تعزيز نموه، واستقراره، والمحافظة على توازن الميزان التجاري وفقاً لطبيعة الصادرات والواردات للاقتصاد الليبي.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

إن من أهم خصائص الاقتصاد عدم مرونة كل من الصادرات والواردات أي :أنه أي تغيرات قد تحدث في سعر صرف الدينار الليبي ربما لا تستجيب لها كل من الصادرات والواردات، سواء بزيادة الصادرات أو بانخفاض الواردات، وبالتالي فإن سياسة سعر الصرف في ليبيا (تخفيض قيمة الدينار الليبي) التي يتم أتباعها من قبل مصرف ليبيا المركزي في الآونة الأخيرة قد لأتحقق أهدافا اقتصادية وفقاً للنظرية الاقتصادية. أي أنها قد تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، وكل هذا يجعلنا نطرح التساؤلات التالية:

– ما هو أثر سياسة سعر الصرف المتبعة في ليبيا على الميزان التجاري الليبي خلال الفترة 2012 – 2022م؟

– إلى أي مدى تؤثر تغيرات أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية وخصوصا الدولار الامريكي على الميزان التجاري الليبي؟

فرضيات البحث:

– إن سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل المصرف المركزي الليبي خلال فترة البحث تؤثر بشكل مباشرة على توازن، واختلال الميزان التجاري الليبي خلال فترة البحث.

- إن من خصائص القطاع الخارجي في الاقتصاد الليبي أنه غير مرن مع سياسة سعر الصرف خلال فترة البحث، وإن سياسة سعر الصرف المتبعة في ليبيا لا تؤثر على توازن واختلال الميزان التجاري الليبي خلال فترة البحث.

أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى مراجعة وتقييم السياسات التي أتبعها مصرف ليبيا المركزي مؤخراً، والمتمثلة في إجراء تخفيضات متتالية لقيمة الدينار الليبي، وبيان أثر هذه التغيرات على الميزان التجاري في ظل الخصائص التي يختص بها الاقتصاد الليبي، وخاصة القطاع الخارجي، ومن خلال هذا البحث يمكن الوصول إلى الأهداف التالية:
- تحليل العلاقة بين سياسة سعر صرف الدينار الليبي، والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة من 2012 – 2022م.

- تقييم تأثير تغيير سعر صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري الليبي، وتقديم الحلول للحد من هذه التأثيرات.
- تقديم التوصيات بشأن أتباع سياسة سعر صرف متوازنة ومستقرة تهدف إلى تحقيق النمو والازدهار للاقتصاد الوطني ككل وفقاً لخصائصه وميزاته.

أهمية البحث:

- تنشأ الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يشكل الإضافة العلمية لفائدة الباحثين والطلاب، وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي الليبي، وخصوصاً فيما يتعلق بسعر صرف الدينار الليبي كما تكمن أهمية هذا البحث في دراسة النقاط التالية:
- فهم كيفية تأثير تغيرات أسعار صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري في ليبيا.
 - يوفر هذا البحث تحليلاً دقيقاً للعلاقة بين سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا.
 - من خلال هذا البحث يمكن فهم سياسة سعر الصرف ونظم الصرف المتبعة من قبل المصرف المركزي الليبي خلال فترة البحث.
 - معرفة وتحديد نوع العلاقة بين سياسة سعر الصرف و(الصادرات والواردات) في الاقتصاد الليبي.

منهجية البحث:

- تعتمد المنهجية المستخدمة في هذا البحث على المهج الوصفي، والتحليل النوعي، حيث يتم تحليل الاتجاهات من خلال دراسة التغيرات في سعر الصرف للدينار الليبي

وأداء الميزان التجاري الليبي خلال الفترة 2012م - 2022م مع وصف الاتجاهات العامة. كما تشمل المنهجية مقارنة البيانات بين السنوات المختلفة لتحديد أي تغيرات ملحوظة في الميزان التجاري الليبي نتيجة لتغير أسعار الصرف

الدراسات السابقة:

1- دراسة: سامي عمر ساسي – يوسف يخلف مسعود بعنوان أثر تذبذب قيمة العملة على الميزان التجاري الليبي – دراسة مقارنة بين السوق الرسمي والسوق السوداء الليبي. هدفت هذه الدراسة على التعرف على أثر تخفيض سعر صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري الليبي، وما ينتج عن تذبذب لقيمة العملة في السوقين الرسمي والسوداء. واستخدام الأسلوب القياسي والتحليل الكمي المتمثل في استخدام منهجية ARDL في الأجلين القصير والطويل، وأسلوب VAR. وأظهرت نتائج تقدير معادلة تذبذب قيمة العملة في السوق السوداء على الميزان التجاري الليبي عدم وجود علاقة توازنه في الأجل الطويل. أما في الأجل القصير فبينت الدراسة، أن هناك علاقة في الاتجاه الطردي أما نتائج تذبذب قيمة العملة في السوق الرسمي على الميزان التجاري الليبي، فقد أفصحت النتائج عن وجود علاقة توازنه في الأجل الطويل أما في المدى القصير فكشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية.

2- دراسة: جمعه المحضي المنتصر بعنوان العلاقة بين سعر الصرف وأسعار النفط ورصيد الميزان التجاري. تركزت الدراسة على العلاقة بين الميزان التجاري ومحدداته الرئيسية في الاقتصاد الليبي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من 1990 إلى 2020 من خلال تطبيق نموذج ARDL مع الأخذ في الحسبان خصائص الاقتصاد الليبي. وقد أشارت النتائج الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وأسعار النفط وبين رصيد الميزان التجاري بحيث عندما يزيد سعر صرف الدينار الليبي وسعر النفط بمقدار 1% يزداد رصيد الميزان التجاري تبعا لذلك 0.87 , 1.331 على التوالي، وذلك عند مستوى معنوي عند 5% وأكدت النتائج على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة.

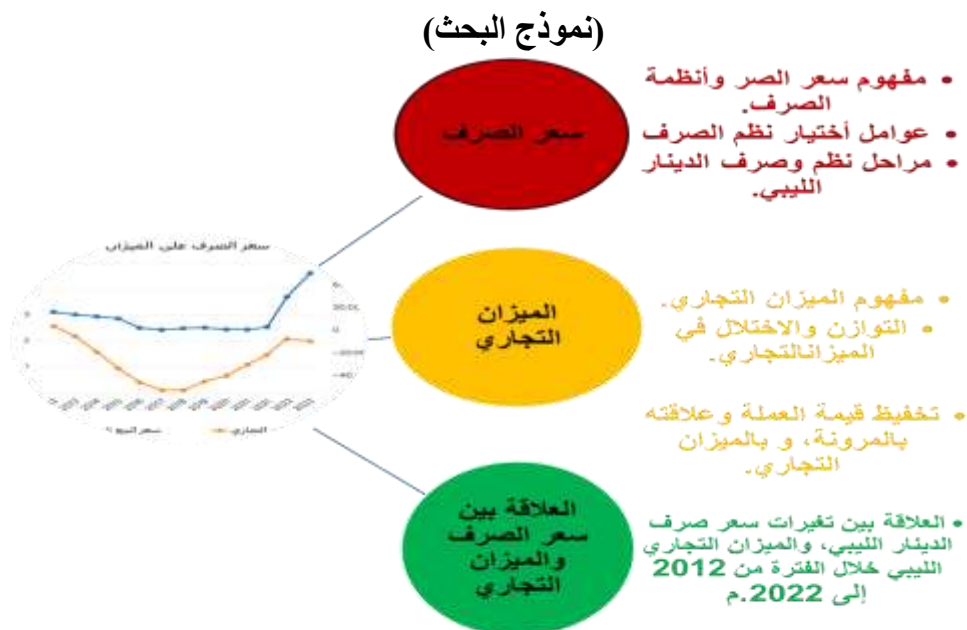
3- دراسة: وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار بعنوان أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة في الفترة 1995 – 2022 هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الاحصائي باستخدام

البرنامج الإحصائي EViews ، وأوضحت نتائج الدراسة أن تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي موجب على رصيد الميزان التجاري بدولة الهند كأحد الاقتصادات الصاعدة، والمملكة المتحدة كأحد الاقتصادات المتقدمة.

4-دراسة: سلوى سعد بابكر سعد بعنوان أثر سعر الصرف على أداء الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 2015 – 2021 هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات سعر صرف الجنيه السوداني وأداء الميزان التجاري خلال الفترة 2015 – 2021 حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها. هناك تأثير إيجابي لارتفاع سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لتغيرات سعر الصرف على صادرات النفط.

5-دراسة: عبد العزيز برنه – رسالة ماجستير بعنوان تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999 – 2014. تطرقت هذه الدراسة إلى خصائص التجارة الخارجية الجزائرية والتي تبين أنها تعتمد بشكل شبه كلي في جانب الصادرات على قطاع المحروقات أما الواردات فتتميز بتركيزها المكاني إذ أن ثلثي واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي. ومن خلال الدراسة القياسية باستعمال التكامل المشترك، تبين أن هناك علاقة تكامل مشترك بين سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري، وبعد اختبار العلاقات السببية لغرانجر اتضح أنه لا توجد علاقة سببية بين سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري، ويعود ذلك لخصائص الاقتصاد الجزائري وقطاع التجارة الخارجية بشكل خاص.

6-دراسة: دوحة سلمى – أطروحة دكتوراه بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها – دراسة حالة الجزائر. قامت هذه الدراسة بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990 – 2013 حيث أظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية هي ساكنة بواسطة اختبار ADF، كما تم تقدير الدالة محل الدراسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS، وكانت النتائج – توجد علاقة طردية بين كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأسعار البترول، وتطور رصيد الميزان التجاري.



• النتائج و التوصيات.

المبحث الأول - مفهوم سعر الصرف.

تتطلب عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات بين البلدان دفع قيمتها وفق النظام النقدي الدولي، من خلال الدفع المباشر أو المقاصة أو الأجل وغيرها من أنظمة الدفع. الأمر الذي يتطلب توفير عملات أجنبية لتمويل حركة السلع والخدمات عبر الدول، وتلك العملات لها قيم تختلف من بلد إلى آخر حسب نوع النظام المتبع فيه وحجم اقتصاده، وطبيعة المركز التجاري والاحتياجات والى غير ذلك مما يفضي إلى تحديد سعر للعملة المحلية والذي يسمى بسعر الصرف.

يعد سعر الصرف كأى سعر آخر يتم التعامل معه في نظيرة الأثمان، مع فارق يعطي الأهمية القصوى لهذا السعر ويربط جهازى الأثمان لبلدين مختلفين، ويشير سعر الصرف الأجنبي الى عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية .

وهناك تعاريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي:

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.
- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيراً ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.
- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.
- هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.
- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

--أنظمة الصرف:

أنظمة الصرف الثابتة : يقوم هذا النظام على أساس تحديد قيم ثابتة للعملات الوطنية، بحيث لا تتحرك أسعارها عن قاعدة التثبيت الرئيسية إلا ضمن الحدود المسموح بها، ويتم بموجبه ربط عملة بلد ما بصورة رسمية بعملة أو سلة من العملات الأجنبية القوية، بما في ذلك سلة حقوق السحب الخاصة وذلك وفق معدل ثابت، ويتم اختيار تلك العملات من بين عملات أهم الشركاء التجاريين، ويمكن السماح للدولة المعنية بالتدخل المباشر في سوق الصرف بغرض جعل سعر صرف عملتها ثابتاً أو متغيراً في حدود ضيقة قدر الإمكان، والعمل على استقرار عملتها باستعمال احتياطاتها من العملات الأجنبية. (محفوظ، 2016)

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر الصرف العملة إلى:

عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة بدون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقاً مع الفرنك الفرنسي، وكما هو حال

الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي، ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996: 20 عملة بالدولار الأمريكي، 14 عملة بالفرنك الفرنسي. **سلة عملات:** وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداداً لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996 م.

--أنظمة الصرف المرنة:

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها، المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها. **التعويم المُدار:** ضمن هذا النظام المتطور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

التعويم الحر: هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لأن تشكل قيوداً (قدي، 2004/2003).

--نظام الرقابة على الصرف:

إن نظام الرقابة على الصرف هو نظام يجمع بين النظامين السابقين، حيث يترك سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب ولكن في حدود معينة (حد أقصى وحد أدنى) لا ينبغي تجاوزها. فإذا انحرف سعر الصرف عن تلك الحدود تتدخل السلطات النقدية لإعادته إلى تلك الحدود. ويتمثل الفرق بين هذا النظام ونظام التعويم المدار الذي سبق الإشارة إليه في إن نظام التعويم المدار يعتمد على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف بشكل غير مباشر من خلال استخدام أموال موازنة الصرف وبيع احتياطياتها من العملات الأجنبية أو شرائها ومن ثم التأثير على سعر الصرف

بشكل غير مباشر. أما في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فإن الحكومة تتدخل بشكل مباشر في فرض سعر رسمي أو أكثر من سعر من خلال اللوائح التالية:

- عدم السماح بحرية التحويل لعملتها إلى العملات الأجنبية إلا بشرط.
- إخضاع استيراد وتصدير الصرف الأجنبي لقواعد وضوابط معينة
- عدم وجود سوق للصرف الأجنبي بالشكل الموجود في النظامين السابقين.

كما تلجأ بعض الدول إلى إتباع هذا النظام الرقابة على الصرف لتحقيق أهداف عديدة منها:

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية عن طريق تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب المتاح منه.
- حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية حيث يتم السماح بالصرف لتمويل الواردات التي لم يتم إنتاجها بالداخل.
- دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة عن طريق توفير العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ خط التنمية (محمود، 2010).

-- عوامل اختيار نظم الصرف:

أولاً: الأهداف الاقتصادية لسعر الصرف:

- (1). استقرار الأسعار: يسعى سعر الصرف إلى تحقيق استقرار الأسعار من خلال مقاومة التضخم. يمكن أن يؤدي تحسين سعر الصرف إلى تقليل تكاليف الاستيراد، مما يساعد في خفض الأسعار المحلية
- (2). تعزيز القدرة التنافسية: يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر على القدرة التنافسية للاقتصاد. انخفاض قيمة العملة يمكن أن يعزز الصادرات عن طريق جعل السلع المحلية أرخص في الأسواق الخارجية، مما يزيد من الطلب عليها.
- (3). تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات. من خلال تعديل قيمة العملة، يمكن للدولة تحسين وضعها التجاري وتقليل العجز.
- (4). جذب الاستثمارات الأجنبية: استقرار سعر الصرف يعتبر عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. المستثمرون يميلون إلى اختيار الدول ذات العملات المستقرة لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف.

(5). **توزيع الدخل:** يؤثر سعر الصرف على توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد. التغيرات في سعر الصرف تؤثر على القوة الشرائية للأفراد والشركات، مما ينعكس على توزيع الثروة.

(6). **تخفيف التقلبات الاقتصادية:** يسعى التدخل في سوق الصرف إلى تقليل التقلبات غير المبررة في أسعار العملات، مما يساعد على استقرار الاقتصاد الكلي ويقلل من المخاطر المالية (وزارة التخطيط شعبة النماذج الاقتصادية، 2022).
ثانياً - طبيعة ونوع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد:

إن نظام سعر الصرف المرن له دور كبير في عزل الصدمات الإسمية في تعديل ميزان المدفوعات وخصوصاً الميزان التجاري، وكذلك تثبيت الأسعار المحلية، أي أنه عندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها فعالة في عزل الصدمات الخارجية، أما إذا كانت الصدمات نقدية فيفضل اعتماد نظام سعر الصرف الثابت لتثبيت الدخل، لأنه في ظل هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيراً داخلياً ويتم امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب على سوق السلع والخدمات، أما إذا كانت الصدمات حقيقية فإن سعر الصرف لابد أن يتعدل للتأثير على الطلب الكلي، وبالتالي موازنة السوق الحقيقية (التائب، 2023).

الصدمات الحقيقية: هي تلك الصدمات التي تنشأ في الجانب الحقيقي في الاقتصاد، وتتضمن تقي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التغيرات في معدلات التبادل التجاري والطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات والتغيرات في نمو الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين وتأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة على جانب العرض في الاقتصاد (العباس، 2003).

الصدمات النقد: هي تلك الصدمات الناشئة عن النظام النقدي والمالي المحلي، ويشير تحليل سرعة دوران النقود المعروف بأنه نسبة إجمالي الناتج المحلي (PIB) إلى العرض النقدي في الاقتصاد (M2) (جيبيلي، 2003).

ثالثاً: الخصائص الهيكلية للاقتصاد:

إن الخصائص الهيكلية للاقتصاد تلعب دور مهم في اختيار نظام سعر الصرف، والمقصود بها هي درجة انفتاح الاقتصاد وتأثره بالعالم الخارجي (حرية حركة تدفق رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد)، من حيث تعرض الاقتصاد الوطني للصدمات

مثل درجة جمود أو مرونة نظام الأجور والأسعار في ظل قوة أو ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، ودرجة تكامل الاقتصاد الوطني مع الإقليم أو الأقاليم المجاورة.

جمود الأجور والأسعار:

تعتبر درجة مرونة الأجور والأسعار أحد العوامل الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار نظام سعر الصرف. والسبب في ذلك يرجع إلى أن أثر تخفيض سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية يتوقف بشكل حاسم على كيفية استجابة الأجور الإسمية والأسعار لذلك التخفيض. فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الإسمية والأسعار كنتيجة لتخفيض سعر الصرف كلما قل التغير في الأجور الحقيقية. لذلك يمكن القول بأن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف والعكس صحيح أيضا في حالة جمود الأجور والأسعار (غازي، 2018).

سعر الصرف والتكامل الإقليمي: كثيرا ما يتطلب التوجه نحو مزيد من التكامل الاقتصادي بين المجموعات الإقليمية زيادة الاهتمام بتثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في تلك المجموعات وذلك لتسهيل عملية التكامل والمثال البارز في هذا المجال هو تجربة أوروبا التي خطت خطوات كبيرة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية وكذلك السياسية، وتبنى اليورو (Euro) ليكون عملة الوحدة الأوروبية بداية من عام 1999م.

مما سبق يتضح أن هناك مجموعة من المعايير التي يجب الاهتمام بها عند اتخاذ قرار اختيار نظام سعر الصرف، وأن ذلك يتوقف على طبيعة الظروف الاقتصادية التي يتعرض لها كل اقتصاد على حده، سواء كانت هذه الظروف إسمية أو عينية، بالإضافة إلى الخصائص الهيكلية لهذا الاقتصاد، وما يترتب عليها من تناقضات ممكنة عند استخدام السياسات الملائمة.

مراحل سعر صرف الدينار الليبي وتطوره.

مرحلة الاستقلال وإنشاء العملة الليبية (1951 – 1970) : بعد استقلال ليبيا عام 1951، تم إنشاء الدينار الليبي كعملة وطنية لأول مرة (تحت أسم الجنيه) في عام 1952، مدعوماً بغطاء من الذهب والعملات الأجنبية، وكان نظام سعر الصرف في هذه المرحلة يعتمد على نظام ثابت، حيث ارتبط الدينار الليبي بالجنيه الإسترليني، وخلال هذه المرحلة، استفادت ليبيا من اكتشاف النفط في أواخر الخمسينيات، مما عزز قوة الدينار الليبي واستقرار نظام سعر الصرف. حيث كانت قيمته ما يعادل 2.8

دولار أمريكي أو ما يعادل (2.48828) جراما من الذهب. وبعدها ارتفعت قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار لتصبح 1 دينار = 3.04 بدلا من 2.8 دولار، بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8.6%.

مرحلة الاقتصاد الموجه والربط بالدولار الأمريكي (1970- 1986) : بعد سنة 1969، اتجهت ليبيا نحو السياسات الاشتراكية وإدارة الاقتصاد الموجه، وفي عام 1971، ومع انهيار نظام "برايتون وودز"، انتقلت ليبيا إلى ربط الدينار بالدولار الأمريكي، حيث ان الدينار الليبي حافظ على قيمته العالية مقابل الدولار خلال السبعينيات نتيجة العائدات النفطية المرتفعة، ومع بداية الثمانينيات، بدأ الدينار يواجه تحديات بسبب تراجع أسعار النفط وزيادة النفقات الحكومية.

مرحلة تعدد أسعار الصرف (1986- 2000) في عام 1986 من أجل إدخال مرونة أوسع على نظام سعر الصرف المتبع تم فك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي، وربطه بوحدة حقوق سحب خاصة (ح س خ) بسعر صرف يعادل (2.8 ح س خ) لكل دينار ليبي وتم وضع هامش يمكن أن يتذبذب فيه سعر الصرف بحدود (+، -7.5%) دينار ليبي، وقد حدد هذا الهامش عند مستواه الأدنى 2.6046 ح س خ للدينار الليبي. وفي عام 1994 وحتى بداية عام 1999 تم اقرار برنامج أستخدم خلق الأرضية الملائمة لتعديل سعر الصرف للدينار الليبي التي تتلاءم مع معطيات الاقتصاد الليبي

مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والمرونة (2000- 2011) : مع بداية الألفية الجديدة، قامت الدولة الليبية ببعض الإصلاحات الاقتصادية، حيث أدخلت بعض التعديلات على نظام الصرف للدينار الليبي لجعله أكثر فاعلية حيث تم في هذه المرحلة الرفع التدريجي لقيمة الدينار الليبي، وفقا لسعر الصرف الخاص المعلن مصحوبا بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقا لسعر الصرف الرسمي حيث تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في تلك الفترة ما بين 3.54 للدينار الواحد في نهاية عام 1999 وبداية عام 2000 إلى 1.55 دولار للدينار في نهاية عام 2001م ، وبالرغم من هذه الإصلاحات، ظل الاقتصاد الليبي يعاني من العديد من الاختلالات بصفته اقتصاد ريعي. وخصوصا (الميزان التجاري)، وفي يناير 2002م تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في أتجله تخفيض قيمته وفقا لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2002م ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب

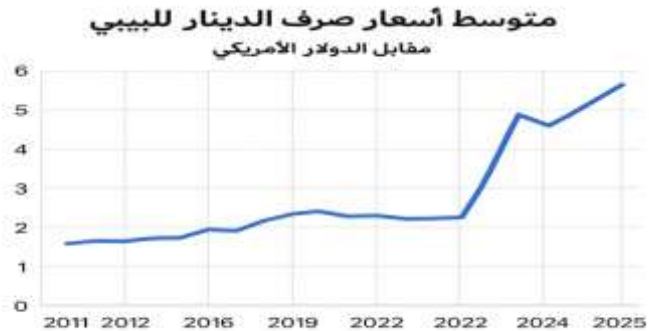
خاصة لكل دينار ليبي أو ما يعادل 1.3 دولار، أما في سنة 2003م تم تخفيض سعر الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي. **مرحلة الانحدار المتواصل لسعر صرف الدينار الليبي (2011-2025)، والمتضمنة فترة الدراسة:** شهدت هذه المرحلة تحولا جذريا لسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، وخصوصا في السنوات الأخيرة من هذه المرحلة. حيث أنتقل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي من مستويات شبه مستقرة إلى طفرة غير مسبوقة، حيث تشير البيانات الخاصة بهذه الفترة إلى أن سعر صرف الدينار الليبي يتراوح ما بين 1.25 إلى 1.40 دينار ليبي مقابل الدولار الأمريكي في الفترة من 2011 حتى نهاية 2020م. مما يعكس استقرار نسبي لسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في هذه الفترة. غير أن عام 2021 شهد قفزة حادة، حيث بلغ متوسط سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي 4.538 دينار للدولار الواحد، ثم استمر في الارتفاع في الأعوام التالية حتى وصل إلى 4.888 دينار للدولار الواحد، أستمر هذا السعر حتى الربع الأول من سنة 2025م إلى أن حدثت النقلة الجديدة في اتجاه تخفيض قيمة العملة من جديد، وذلك في يوم 06 /أبريل /2025م عندما أعلن مصرف ليبيا المركزي عن تعديل جديد لسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار. بحيث أصبحت قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار = 5.560 دينار للدولار الواحد (المنتصر، 2022).

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)

جدول رقم (1) متوسط أسعار صرف الدينار الليبي خلال الفترة من 2011 إلى 2025

السنة	متوسط أسعار صرف الدينار الليبي لكل سنة مقابل الدولار الأمريكي
2011	1.241
2012	1.266
2013	1.279
2014	1.230
2015	1.386
2016	1.401
2017	1.402
2018	1.374
2019	1.406
2020	1.398
2021	4.538
2022	1.855
2023	4.853
2024	1.857
2025	4.888
2025/04/06	5.560

أعدا الباحث – الاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية مجلدات مختلفة



أعدا الباحث – الاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية مجلدات مختلفة.

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)

جدول رقم (2) أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية خلال الفترة 2012 – 2022.

العملات								نهاية End of
فرنك سويسري Swiss France		الجنيه الإسترليني Sterling		اليوروEuro		الدولار الامريكي US Dollar		
البيع Selling	الشراء Buying	البيع Selling	الشراء Buying	البيع Selling	الشراء Buying	البيع Selling	الشراء Buying	
1.3764	1.3695	2.0353	2.0251	1.6615	1.6532	1.2596	1.2533	
1.4151	1.4080	2.0711	2.0608	1.7333	1.7247	1.2566	1.2503	2012
1.3521	1.3454	2.0819	2.0715	1.6261	1.6180	1.3379	1.3312	2013
1.4099	1.4029	2.0696	2.0592	1.5263	1.5186	1.3963	1.3894	2014
1.4090	1.4020	1.7698	1.7610	1.5114	1.5038	1.4451	1.4379	2015
1.3955	1.3885	1.8372	1.8281	1.6321	1.6240	1.3596	1.3528	2016
1.4156	1.4085	1.7690	1.7602	1.5937	1.5858	1.3945	1.3875	2017
1.4464	1.4392	1.8359	1.8267	1.5688	1.5609	1.3998	1.3928	2018
1.5193	1.5118	1.8178	1.8269	1.6469	1.6387	1.3399	1.3322	2019
5.0301	5.0050	6.2096	6.1786	5.2158	5.1898	4.6076	4.5846	2020
5.2192	5.1932	5.8259	5.7969	5.1414	5.1158	4.8408	4.8176	2021
								2022

أعداد الباحث مصدر البيانات: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي المجلد 55 (الربع الرابع 2015)
المجلد 63 (الربع الرابع 2023). (مصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2014)

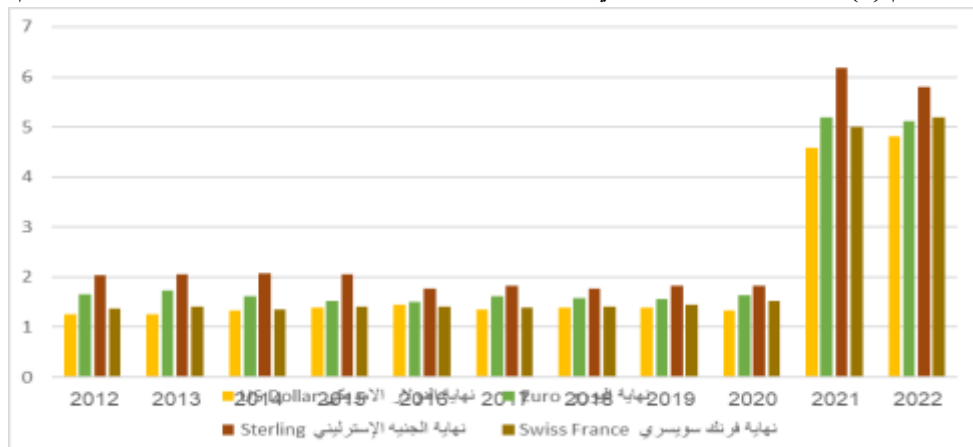
تعكس البيانات الواردة في الجدول رقم (2) الخاص بأسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية خلال الفترة 2012 - 2022م اتجاهات مهمة في سياسة سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية فيما يلي وصف، وتحليل لهذه الاتجاهات:

كان سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال السنوات 2012 - 2020م مستقرا نسبيا. حيث كان سعر الصرف يتراوح ما بين 1.25، 1.40 أما في سنة 2021م شهد سعر الصرف ارتفاع ملحوظا خلال حيث أصبح سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي 4.58 دينار لكل دولار، وهذا يدل على انخفاض قوي في قيمة العملة الوطنية (الدينار الليبي)، وأستمر اتجاه الانخفاض في قيمة الدينار الليبي، والارتفاع في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في سنة 2022م حيث أصبح 4.81 دينار لكل دولار. وبنفس الاتجاه كانت أسعار صرف الدينار الليبي مقابل اليورو. مع تقلبات أقل حدة من الدولار الأمريكي حيث كان سعر

صرف الدينار الليبي مقابل اليورو 1.50، 1.72 دينار ليبي لك يورو خلال الفترة من 2012 – 2020 م، ومثلما حدث مع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في سنة 2021 م ارتفع ايضا سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو بشكل ملحوظ في سنة 2021 م حيث أصبح سعره 5.18 دينار لكل يورو، غير أنه في سنة 2022 م أنخفض نسبيا حيث أصبح سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو 5.11 دينار لكل يورو. أما سعر صرف الدينار الليبي مقابل الجنيه الاسترليني خلال الفترة المذكورة 2012 - 2020 م كان مستقرا نوعا ما حيث كان سعره 1.76، 2.07 دينار لكل جنيه أسترليني، وفي عام 2021 م مثله مثل سعر صرف الدولار واليورو فقد ارتفع بشكل ملحوظ حيث وصل سعره إلى 6.17 دينار لكل جنيه أسترليني مما يدل على انخفاض قيمة العملة الوطنية (الدينار الليبي) مقابل الجنيه الإسترليني، وفي عام 2022 م أنخفض سعر الصرف مقابل الجنيه قليلا مقارنة بسنة 2021 حيث أصبح 5.79 دينار لكل جنيه أسترليني. وككل العملات الرئيسية السابقة كان سعر صرف الدينار الليبي مقابل الفرنك السويسري مستقرا نوعا ما خلال الفترة 2012 - 2020 م عند سعر 1.34، 1.51 دينار لكل فرنك سويسري، وفي عام 2021 م ارتفع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الفرنك السويسري إلى 5.00 دينار لكل فرنك سويسري، ومثلما حصل في سعر صرف الدولار، وعكس ما حصل في سعر صرف الجنيه الإسترليني فإن سعر صرف الدينار الليبي مقابل الفرنك السويسري أستمر في الارتفاع حيث أصبح 5.19 دينار لكل فرنك. مما يدل على استمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الفرنك السويسري، وغيره من العملات الدولية الرئيسية المذكورة في الجدول السابق.

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة من (2012 – 2022)

شكل رقم (2) أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية خلال الفترة 2012 – 2022م



أعداد الباحث مصدر البيانات: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي المجلد 55 (الربع الرابع 2015) المجلد 63 (الربع الرابع 2023) (مصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2014)

المبحث الثاني – الميزان التجاري:

مفهوم الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية والمتمثلة في المبادلات من السلع المنظورة، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول إن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول إن هناك عجزاً في الميزان التجاري. غير أننا لا يمكن القول إن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل معرفة الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في هذا الميزان.

ويمكن التعبير عن رصيد الميزان التجاري بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (X) - إجمالي واردات البلد (M)

التوازن والاختلال في الميزان التجاري: يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون.

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي

المنتجات المحلية

يقصد بالاختلال: في الميزان التجاري عندما تكون هناك زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، ويسمى هذا عجزا. ويحدث عند تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة للخارج). ومن الملاحظ إن مشاكل الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، لأن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد (دوحه، 2014 - 2015).

أسباب الاختلال في الميزان التجاري.

(أ)- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** توجد علاقة قوية بين سعر صرف العملة والميزان التجاري فإذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمته الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع في الدول الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على منتجات هذه الدولة وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقليص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة. هذا وفقا للنظرية الاقتصادية.

(ب)- **أسباب هيكلية:** وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها على إنتاج وتصدير سلعة أو سلعتين أساسيتين بحيث تكون عرضة إلى للتأثر بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي في الأسواق الخارجية.

(ج)-أسباب دورية: وتشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

(د)-الظروف السياسية: كالتوترات في العلاقات بين البلدان المختلفة، وحالات الحروب والتوترات الأمنية، وكذلك المقاطعات الاقتصادية والعقوبات الدولية. كل هذا يؤثر على معدل الصادرات والواردات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

أنواع الاختلال في الميزان التجاري:

الاختلال الطارئ – يمكن أن يكون الاختلال في الميزان التجاري اختلالاً وقتياً، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف معينة كالمناخ مثلاً للدول التي تعتمد صادراتها على المنتجات الزراعية مع عدم قدرتها على تخفيض وارداتها في هذه الحالة تفوق الواردات الصادرات ويختل الميزان التجاري بالعجز.

الاختلال الدوري: ويحدث هذا النوع من الاختلال في الدول الصناعية الرأسمالية حيث تكون هذه الدول عرضة للدورات الاقتصادية أكثر من غيرها سواء في حالة الرواج والازدهار، التي يزداد فيها إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية، وتصبح هناك زيادة في الصادرات عن الواردات وهنا يحدث الخلل في الميزان التجاري بالفائض. وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش، حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة، وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة.

الاختلال الدائم:

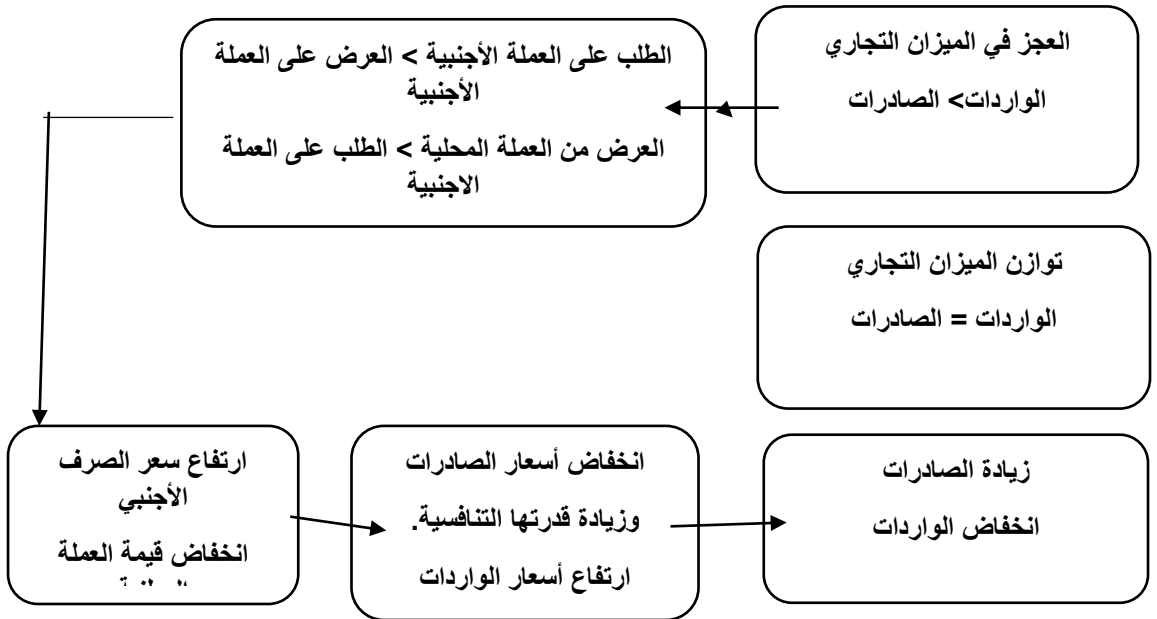
وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية، ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساساً بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاط الاقتصادي، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته (دوحه، 2014 - 2015).

المبحث الثالث – العلاقة بين سعر صرف العملة والميزان التجاري.

كما هو معروف وفقاً للنظرية الاقتصادية، يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى

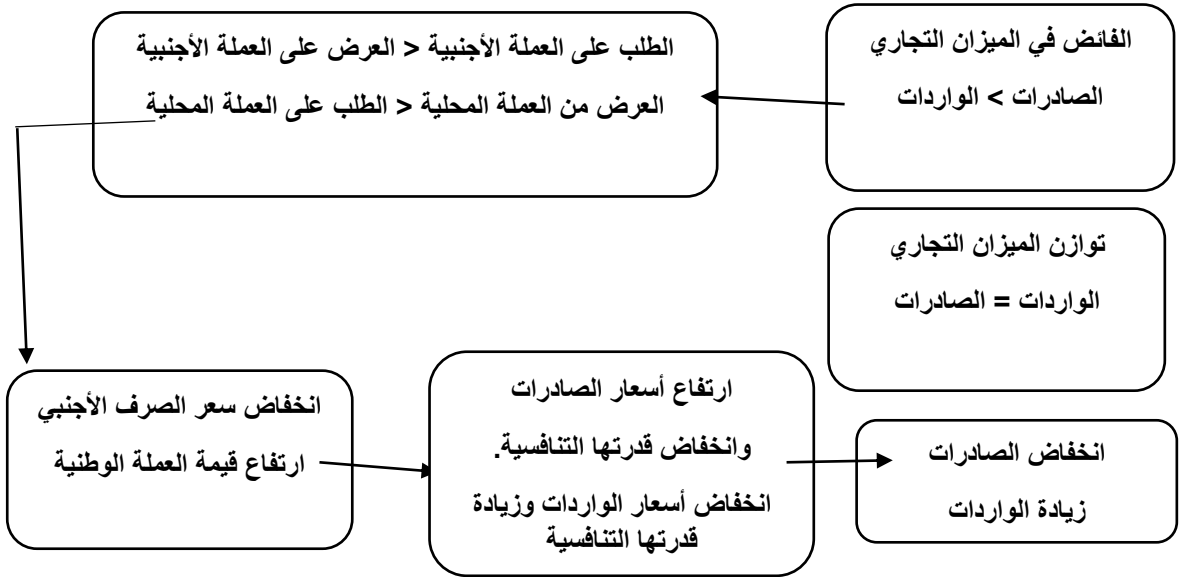
العكس من ذلك يؤدي رفع قيمة العملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين

شكل يوضح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



إعداد الباحث

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)

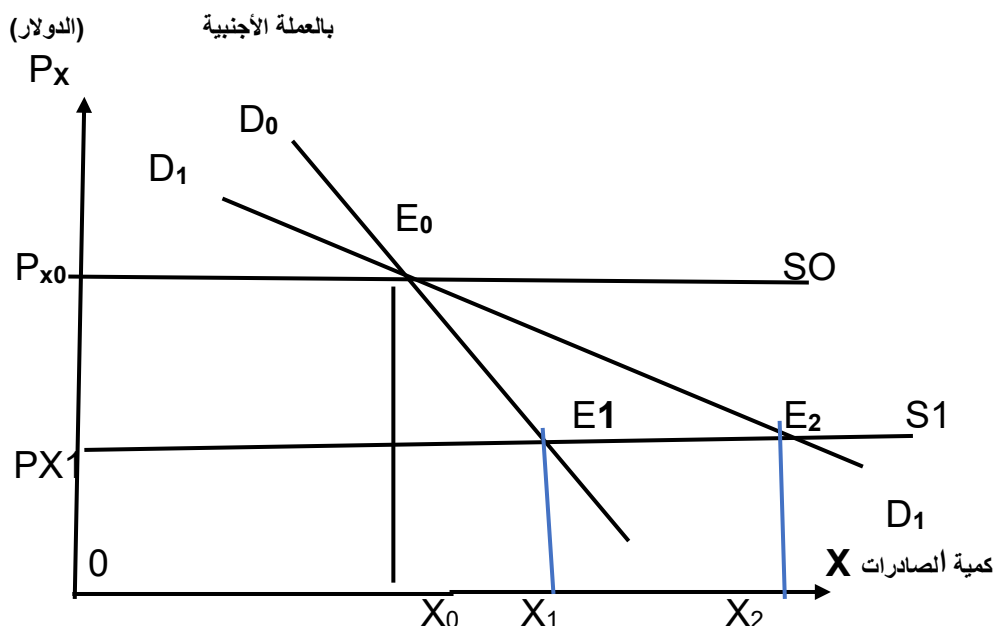


إعداد الباحث.

تخفيض قيمة العملة وعلاقته بالمرونة والميزان التجاري:

تلجأ السلطات النقدية في الدول إلى تخفيض قيمة العملة لتحسين موقف الميزان التجاري. ويرجع ذلك لتأثير تخفيض قيمة العملة على أسعار الصادرات والواردات. فمن المعروف أن أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية تنخفض نتيجة تخفيض قيمة العملة الوطنية، في حين ترتفع أسعار الواردات بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الطلب على الواردات، أي ما يعرف بسياسة تحول الطلب Expenditure Switching سواء الأجنبي أو المحلي إلى السلع المحلية الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تحسين موقف الميزان التجاري ويتلاشى أو يقل العجز فيه تدريجياً، وحتى يتحقق التوازن في الميزان التجاري على أثر تخفيض قيمة العملة لابد أن يكون مجموع مرونة الطلب السعرية على الواردات والصادرات تفوق الواحد الصحيح، بمعنى الطلب يكون مرناً. وهو ما يعرف بشرط مارشال و لرنر Marshall-Lerner Condition لتخفيض الناتج، وحتى يمكن توضيح كيف تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة على زيادة المتحصلات من الصادرات وتخفيض المدفوعات عن الواردات من أجل تعديل العجز في الميزان التجاري فإنها تفترض ثبات قيمة الدخل وتكاليف الإنتاج (الأسعار المحلية)، وكذلك تفترض أن مرونة العرض لا نهائية، أي أن العرض من الصادرات والواردات تام المرونة (عبدالرحمن، زكي، ناصف، و محسن، 2006).

هذا، ويمكن توضيح أثر تخفيض قيمة العملة على حصيلة الصادرات والمدفوعات عن الواردات في ظل وجود طلب مرناً وطلب غير مرناً على الصادرات والواردات. فيما يتعلق بأثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات فإن الشكل التالي يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات وذلك على النحو التالي:



المصدر: كتاب الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (النظرية والتطبيق) (محمود، 2010)

يلاحظ أنه قبل تخفيض قيمة العملة يتحدد سعر الصادرات عند تقاطع منحنى الطلب على الصادرات غير المرن D_0 والمرن أيضا D_1 مع منحنى العرض منها S_0 والذي يظهر كخط مستقيم لأنه تام المرونة في النقطة E_0 ، وبذلك يكون السعر P_{x0} وكمية الصادرات X_0 ، وقيمة المتحصلات هي مساحة الشكل الرباعي $0P_{x0}E_0X_0$ يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية، وبهذا أنخفض السعر من P_{x0} إلى P_{x1} مما ترتب عليه زيادة الكمية المطلوبة من الصادرات من X_0 إلى X_1 في ظل الطلب الغير مرن وإلى X_2 في ظل الطلب المرن على الصادرات. ومن الواضح أن ذلك أدى إلى زيادة المتحصلات من الصادرات في حالة الطلب المرن $0P_{x1}E_2X_2$ أكبر من المتحصلات على الصادرات في حالة الطلب غير المرن $0P_{x1}E_1X_1$. هذا بالنسبة لتأثير مرونة الطلب

على حصيلة الصادرات أما لكي ينتج عن تخفيض قيمة العملة تعديل الميزان التجاري لابد أن تكون حصيلة الصادرات بعد تخفيض قيمة العملة أكبر مما كانت عليه قبل تخفيض قيمة العملة. ويعتمد ذلك على مرونة الطلب على الصادرات فإذا كان الطلب على الصادرات غير مرن فإنه لن يحصل تحسن في حصيلة الصادرات، وسيحدث تدهور في موقف الميزان التجاري. أما في حالة الطلب المرن فإن على الصادرات فإن حصيلة الصادرات سترتفع ويحدث تحسن في الميزان التجاري.

إن نتائج تجربة تخفيض قيمة العملة كسياسة مقصودة لتخفيض العجز في موازين مدفوعاتها وخصوصا الدول النامية لا تشير إلى النجاح المطلوب، بل حققت فشل في أغلب الحالات. هذا بالطبع يرجع إلى الطلب على صادرات الدول النامية غير مرن. كما أنه طلبها على الواردات غير مرن أيضا، وذلك لأن صادراتها تعتمد على المواد الأولية، أما وارداتها فهي في الغالب من السلع الأساسية سواء للاستهلاك أو للإنتاج (محمود، 2010).

-العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري خلال الفترة- 2012 – 2022م

لكي تحقق سياسة سعر الصرف أهدافها هناك مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في أي اقتصاد حتى تتمكن سياسة سعر الصرف من تحقيق أهدافها، ومن بين هذه الشروط:

- 1- المرونة الكافية في انتقال عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.
 - 2- أن يكون الطلب على الواردات عالي المرونة بحيث تنخفض الواردات بنسبة أكبر من ارتفاع أسعارها.
 - 3- أن يكون الطلب على الصادرات عالي المرونة بحيث تزيد كمية الصادرات بنسبة أكبر من انخفاض أسعارها.
- وتجدر الإشارة إلى إن الشروط سالفة الذكر قلما تتوفر مجتمعة في الاقتصادات النامية، وفي الاقتصاد الوطني (الليبي) على وجه التحديد، فعوامل الإنتاج، وكذلك الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي ليست مرونة بالنسبة لتغيرات سعر الصرف.

فيما يلي وصف وتحليل تغيرات كل من الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012 – 2022).

من السمات الرئيسية التي تميز بها الاقتصاد الليبي اعتماده الشديد على القطاع النفطي كمصدر وحيد وأساسي للدخل، وللقدر الأجنبي حيث يتضح من خلال التركيب السلعي للصادرات بأن الصادرات النفطية قد استحوذت على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات الوطنية إذ شكلت حوالي 95% من إجمالي الصادرات الليبية. وأن أسعار النفط تتحدد من خلال التغيرات الحاصلة في الأسواق النفطية الدولية، وبالتالي فإن حجم الصادرات لن يتأثر بفعل تغيرات أسعار الصرف (تخفيض قيمة العملة). أما بالنسبة للصادرات غير النفطية فهي تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات الوطنية لا تتعدى 5% بالإضافة إلى أن معظمها يدخل في إنتاجها مواد خام مستوردة، والتي سوف ترفع تكلفتها بفعل تغيرات سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية)، مما قد يؤثر على أسعار هذه المنتجات وبالتالي تفقد قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

وكذلك الحال بالنسبة للواردات فنظراً لاعتماد النشاط الاقتصادي في ليبيا اعتماد شبه كلي على الأسواق الخارجية لتلبية احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية، ومستلزمات التشغيل، والمواد الخام وغيرها، ولهذا فإن الطلب المحلي على الواردات في زيادة مستمرة. فهي كما ذكرنا غير مرنة بالنسبة لتغيرات أسعار الصرف، باعتبار إنها وفقاً للنظرية الاقتصادية فعند تخفيض قيمة العملة المحلية يجب أن يتبعها انخفاض في كمية الواردات وزيادة في كمية الصادرات. (أحمد، 2023)

ويتضح من خلال البيانات التالية لكل من الصادرات والواردات في الجدول رقم (3) التالي أن التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي لم تكن بفعل تغيرات سعر الصرف كسياسة اقتصادية، تعمل على زيادة الصادرات والحد من الواردات وفقاً للنظرية الاقتصادية.

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)

جدول رقم (3) التجارة الخارجية

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات والمعاد تصديره	خلال
44,650.0	32,243.0	76,893.0	2012
15,199.7	43,242.9	58,442.6	2013
-14,120.7	38,631.7	24,511.0	2014
-7,687.6	22,684.5	14,996.9	2015
-2,645.0	12,047.0	9,402.0	2016
11,548.6	14,673.1	26,221.7	2017
23,256.5	18,235.9	41,492.4	2018
15,848.8	24,791.4	40,640.2	2019
901.6	12,041.3	12,942.9	2020
69,029.2	76,307.4	145,336.6	2021
96,390.7	94,394.4	190,785.1	2022

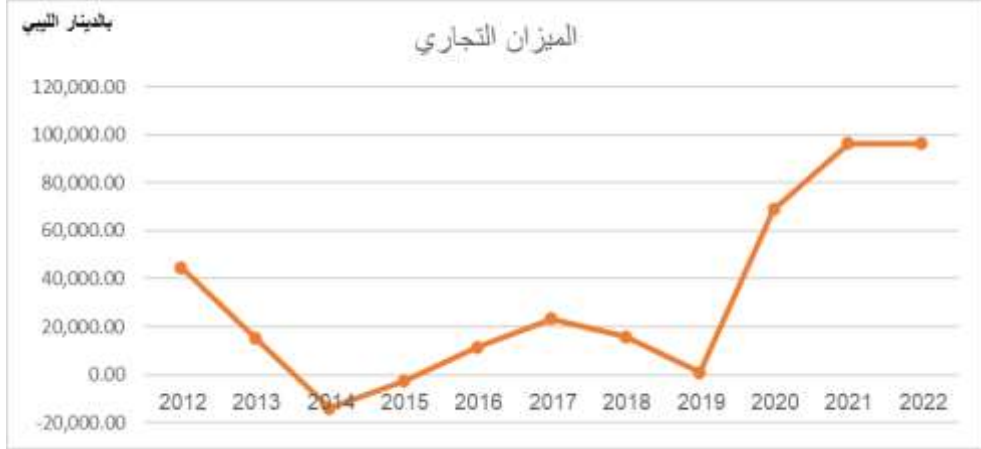
المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي المجلد 63 الربع الرابع 2023-جدول رقم(32)
من خلال البيانات السابقة الواردة في الجدول رقم (3)، والتي توضح اتجاهات التجارة
الخارجية في ليبيا خلال الفترة 2012 -2022م يمكن وصف وتحليل هذه البيانات كما
يلي:

شهدت الصادرات انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات 2012 – 2020م حيث تراجعت
من 76.893.0 مليون في سنة 2012م إلى 9.402.0 مليون سنة 2016م، مما
يعكس التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية في تلك الفترة، وبعد سنة 2016م
بدأت الصادرات في التعافي التدريجي، حيث واصلت في الارتفاع تدريجياً إلى أن
وصلت إلى 145.336.6 مليون سنة 2021م، 190.785.1 مليون سنة 2022م.
وهو أعلى مستوى خلال فترة البحث. كما شهدت الواردات اتجاهاً أكثر استقراراً نسبياً
خلال فترة 2012 -2020م، وارتفاعاً ملحوظاً خلال سنوات 2021 – 2022م،
وذلك لأسباب أخرى غير سعر الصرف لأن هذا الارتفاع يتنافى مع ما تقترضه
النظرية الاقتصادية فيما يخص علاقة الواردات بسعر الصرف، حيث كان من
المفترض أن تنخفض الواردات لا أن ترتفع. فنجد إن قيمة الواردات ارتفعت في سنة
2021م إلى 76.307.4 مليون، وفي سنة 2022م إلى 94.394.4 مليون، مقارنة
بسنة 2020م التي كانت 12.041.3 مليون، وفي الوقت الذي ارتفع فيه سعر صرف
الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي حيث كان في سنة 2021م يعادل 4.607 دينار
لكل دولار، وفي سنة 2022م كان يعادل 4.8408 دينار لكل دولار مقارنة بسنة

2020م الذي كان يعادل 1.3399 دينار لكل دولار، وبهذا يمكن القول بأنه توجد علاقة طردية بين الواردات لليبية وارتفاع سعر صرف الدينار الليبي خلال فترة البحث 2012 -2022م. أما فيما يخص رصيد الميزان التجاري لفترة البحث 2012-2022م فقد سجلت في بعض السنوات قيم سالبة، وفي بعض السنوات الأخرى قيم موجبة صعودا وهبوطا على حسب الفرق بين قيم الصادرات والواردات لكل سنة، فقد سجل في السنوات (2014، 2015، 2016م) قيم سالبة على التوالي، وعلى النحو التالي (7.14.120- ، 6.787.7- ، 0.2645.0-)، وهذا يدل على وجود عجز في الميزان التجاري في السنوات الثلاثة المذكورة بحيث تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات، وهذا يدل على أكبر إشكالية للاقتصاد الليبي، وهي اعتماده شبه الكلي على الواردات لأغلب احتياجاته من السلع الاستهلاكية والإنتاجية على حد السواء. وفي سنة 2017م عاد الميزان التجاري الليبي إلى التعافي من جديد حيث سجل قيم موجبة، وأصبح في وضع فائض في أغلب السنوات اللاحقة لسنة 2017م بحيث سجل قيمة 29.69.029 مليون في سنة 2021م، وقيمة 7.96.390 مليون في سنة 2022م، مما يشير إلى وجود فائض تجاري، وانتعاش اقتصادي قوي مدفوع بزيادة صادرات النفط وارتفاع أسعارها. وليس بفعل تغيرات أسعار الصرف التي شهدت زيادة ملحوظة في هذه السنوات فنحن لم نشهد زيادة كمية الصادرات وإنما تغير قيمة الصادرات نتيجة تغير سعر الصرف، وكذلك شاهدنا في نفس السنوات ارتفاع قيمة الواردات على عكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية عند زيادة سعر الصر (تخفيض قيمة العملة).

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)

شكل رقم (3) التجارة الخارجية (رصيد الميزان التجاري)



المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي المجلد 63 الربع الرابع 2023 جدول رقم (32)

-- تغيرا سعر صرف الدينار الليبي وعلاقته بالميزان التجاري خلال الفترة-2012-2022م
جدول رقم (4) يوضح العلاقة بين تغيرات أسعار صرف الدينار وعلاقته بالميزان التجاري خلال فترة 2012- 2022-

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات والمعاد تصديره	الدولار الأمريكي US Dollar		خلال
			البيع Selling	الشراء Buying	
44,650.0	32,243.0	76,893.0	1.2596	1.2533	2012
15,199.7	43,242.9	58,442.6	1.2566	1.2503	2013
-14,120.7	38,631.7	24,511.0	1.3379	1.3312	2014
-7,687.6	22,684.5	14,996.9	1.3963	1.3894	2015
-2,645.0	12,047.0	9,402.0	1.4451	1.4379	2016
11,548.6	14,673.1	26,221.7	1.3596	1.3528	2017
23,256.5	18,235.9	41,492.4	1.3945	1.3875	2018
15,848.8	24,791.4	40,640.2	1.3998	1.3928	2019
901.6	12,041.3	12,942.9	1.3399	1.3322	2020
69,029.2	76,307.4	145,336.6	4.6076	4.5846	2021
96,390.7	94,394.4	190,785.1	4.8408	4.8176	2022

أعداد الباحث -المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي المجلد 63 الربع الرابع 2023
- جدول رقم (31،32)

تُظهر البيانات السابق الواردة في الجدول رقم(4)، والذي تبين فيه العلاقة بين أسعار صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، والميزان التجاري الليبي (الصادرات، والواردات، رصيد الميزان التجاري)، خلال فترة البحث 2012-2022م، وكما علمنا في الجداول السابقة جدول رقم (2)، والجدول رقم(3) بأن أسعار صرف الدينار الليبي كانت مستقرة نوعاً ما خلال الفترة 2012-2022م عند متوسط سعر 1.30 دينار ليبي لكل دولار، وشهدت أسعار صرف الدينار الليبي ارتفاعاً ملحوظاً في عامي 2021، 2022م حيث أصبح سعره في المتوسط 4.560 دينار لكل دولار.

والآن: سنقوم بوصف وتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم(4) بشكل مفصل لفهم اتجاهات العلاقة بين تغيرات أسعار صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ومكونات الميزان التجاري وفقاً للآتي:

أولاً: تأثير تغيرات أسعار صرف الدينار الليبي على الصادرات – نظراً لاعتماد الاقتصاد الليبي على الصناعات النفطية في صادراتها، حيث تمثل هذه الصادرات 95 % من قيمة الصادرات الليبية، ونظراً إلى أن هذه الصادرات تخضع لظروف خاصة من حيث التسعير، وكمية الإنتاج من قبل منظمة الأوبك، بمعنى إنها لا تتمتع بدرجة مرونة عالية، بحيث تستجيب لتغيرات أسعار الصرف. وإنما تخضع لعوامل ومحددات أخرى، منها الطلب والعرض العالمي على المنتجات النفطية، وكذلك أسعار النفط في الأسواق العالمية. لهذا نجد أن كمية الصادرات وفقاً لبيانات الجدول السابق لا تتغير مع تغير أسعار صرف الدينار الليبي، وفقاً لما تفترضه النظرية الاقتصادية. حيث ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي في بعض السنوات يقابله انخفاض في الصادرات بدلاً من ارتفاعها، وحدث هذا في سنوات (2012- 2013 – 2014 – 2015 – 2016) حيث كانت قيمة الصادرات تنخفض على التوالي في كل هذه السنوات كما يلي: (76.893.0، 58.442.6، 24.511.0، 14.996.9، 9.402.0) مليون. كما يرجع الارتفاع الملحوظ في قيمة الصادرات في سنة 2021-2022م الواردة في الجدول رقم (4) إلى تضخم الرقم الحسابي فقط لقيمة الصادرات لهذه السنوات نتيجة تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار الليبي) بحيث أصبح 4.58 دينار لكل دولار في سنة 2021م، 4.48 دينار لكل دولار في سنة 2022م، وغير ناتج عن عملية إنتاجية حقيقية، أدت إلى زيادة كمية الصادرات الفعلية، لهذا نجد أن العلاقة

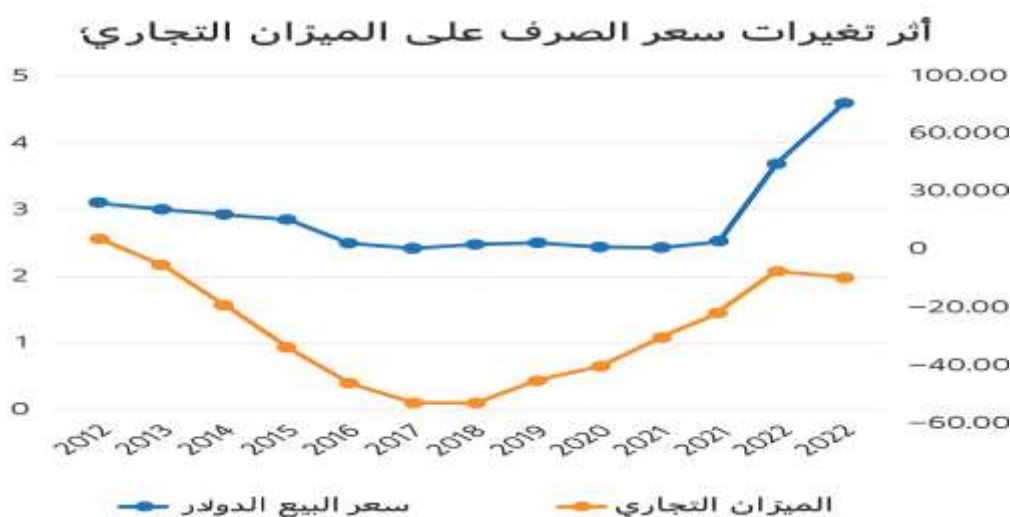
غير واضحة بين تغيرات أسعار صرف الدينار الليبي و الصادرات الليبية خلال فترة البحث 2012 – 2022م، كما إنها لا تتفق هذه العلاقة مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية، ويرجع هذا لعدم مرونة الصادرات الليبية بسبب غياب التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

ثانياً: تأثير تغيرات أسعار صرف الدينار الليبي على الواردات – تُظهر البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4)، والخاص بالواردات، إن الواردات كانت أكثر استقراراً مقارنة بالصادرات، وإن قيمة الواردات حالها حال قيمة الصادرات من حيث علاقتها بتغيرات أسعار صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي طيلة فترة البحث 2012 – 2022م، فهي لا تعبر عن ما تفترضه النظرية الاقتصادية، فقد لاحظنا من خلال بيانات الجدول المذكور، وخصوصاً في السنوات الأخيرة من فترة البحث 2021 – 2022م ارتفاع ملحوظ في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، مما يدل على انخفاض قيمة العملة الوطنية (الدينار الليبي) حيث أصبح سعر صرف الدينار الليبي 4.6076 دينار لكل دولار، وفي سنة 2021م، و4.8408 دينار لكل دولار في سنة 2022م. فنجد إن قيمة الواردات ترتفع بدلاً من أن تنخفض مع انخفاض قيمة العملة. حيث أصبحت قيمة الواردات في سنة 2021م 76.307.4 مليون، وفي سنة 2022م 94.394.4 مليون، بدلاً من 12.041.3 مليون سنة 2020م. وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين تغيرات أسعار صرف الدينار الليبي وقيمة الواردات، وهذا بسبب عدم مرونة الواردات في الاقتصاد الليبي، واعتماده شبه الكلي على السلع المستوردة من الخارج سواء كانت سلع استهلاكية أساسية أو إنتاجية.

ثالثاً: تأثير تغيرات أسعار صرف الدينار الليبي على رصيد الميزان التجاري – سجل الميزان التجاري الليبي في بعض السنوات قيم سالبة (يمثل عجزاً تجارياً)، وفي بعض السنوات الأخرى قيم موجبة (تمثل فائضاً تجارياً) على حسب الفرق بين قيم الصادرات والواردات لكل سنة، فقد سجل في السنوات (2014، 2015، 2016م) قيم سالبة على التوالي، وعلى النحو التالي (14.120.7- ، 7.687.6- ، 2.645.0-)، مما يدل على وجود عجز في الميزان التجاري خلال هذه السنوات بحيث تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات، بسبب اعتماد الاقتصاد الليبي في سد أغلب حاجاته من السلع الأساسية الاستهلاكية والإنتاجية على الواردات من الخارج، وعاد الميزان

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة من (2012 – 2022)

التجاري الليبي في التعافي من جديد حيث سجل قيم موجبة، وأصبح في وضع فائض في أغلب السنوات اللاحقة لسنة 2016م بحيث سجل قيمة 69.029.2 مليون في سنة 2021م، وقيمة 96.390.7 مليون في سنة 2022م، وحدث هذا الفائض بفعل عوامل أخرى، وليس بفعل تغيرات أسعار الصرف. وكذلك هذا الفائض لا يعبر عن زيادة حقيقية في كمية الصادرات ناتج عن زيادة كمية الإنتاج كاستجابة لتخفيض قيمة العملة، وإنما هو تضخم رقم حسابي فقط لقيمة الصادرات النفطية نتيجة تخفيض قيمة العملة. وكذلك نجد أن قيمة الواردات في هذه الفترة ترتفع مع انخفاض قيمة العملة الوطنية وهذا لا يتوافق مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية، بحيث أن الواردات يجب أن تقل لا أن ترتفع عند تخفيض قيمة العملة لأي بلد. كل هذا يرجع لعدم مرونة كل من الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي.



أعداد الباحث - المصدر: المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي المجلد 63 الربع الرابع 2023
- جدول رقم (31، 32)

النتائج:

من خلال هذا البحث تبين لنا عدم ثبات سياسة سعر الصرف المتبعة في ليبيا خلال فترة البحث 2012 – 2022م، واتسمت هذه الفترة باتباع سياسة التخفيض لقيمة الدينار الليبي من قبل المصرف المركزي.

- 1- أدت السياسات المتبعة خلال فترة البحث إلى تخفيض قيمة (الدينار الليبي) بشكل مستمر خلال الفترة 2012 – 2022م سواء بفرض ضريبة على بيع النقد الأجنبي أو تغير سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي.
- 2- من خلال وصف وتحليل البيانات الواردة في هذا البحث، والخاصة بتغيرات سعر الصرف، والصادرات، والواردات خلال الفترة من 2012 - 2022م تبين لنا أن كل التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات لم تكن بفعل تغيرات سعر الصرف كسياسة اقتصادية تعمل على زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- 3- من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم(2)، والخاص بأسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية خلال فترة البحث 2012 – 2022م، وجدنا إن سعر صرف الدينار الليبي حقق استقرارا نسبيا خلال الفترة 2012 – 2020م إلا إنه شهد ارتفاعا ملحوظ خلال السنوات 2021، 2022م.
- 4- إن انخفاض قيمة الدينار الليبي، مقابل باقي العملات الأجنبية الأخرى أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي خلال فترة البحث.
- 5- من خلال وصف وتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، والجدول رقم (4)، وجدنا إن الصادرات شهدت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2012 - 2020م حيث تراجعت من 76.893.0 مليون سنة 2012م إلى 9.402.0 مليون سنة 2016م. ثم شهدت الصادرات تعافي خلال سنة 2017، والسنوات اللاحقة لها حيث وصلت 145.336.6 مليون سنة 2021، و190.785.1 مليون سنة 2022م وهو أعلى مستوى خلال فترة البحث.
- 6- وكذلك من خلال نفس البيانات الواردة في الجدول رقم(3)، والجدول رقم (4) تبين لنا أن الواردات شهدت نوع من الاستقرار خلال الفترة 2012 – 2020م، وارتفاعا ملحوظا خلال السنوات 2021 – 2022م، بحيث تبين لنا بأن العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي وقيمة الواردات علاقة طردية، وخصوصا في السنوات 2021 – 2022م التي أرتفع فيها سعر صرف الدينار الليبي بشكل ملحوظ، ومع ذلك نجد إن قيمة الواردات الليبية ارتفعت أيضا. وهذه العلاقة لا تتفق مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية بخصوص العلاقة بين قيمة الواردات، وتغيرات أسعار الصرف.

7- تأكيداً للنتيجة السابقة وجدنا أن قيمة الواردات ارتفعت من 12.041.3 مليون سنة 2012م إلى 76.307.4، 94.394.4 مليون في 2021، 2022 على التوالي. في الوقت الذي كان فيه سعر صرف الدينار الليبي يشهد ارتفاعاً ملحوظاً من 1.33 دينار لكل دولار تقريباً سنة 2020م إلى 4.48 دينار لكل دولار سنة 2021، 2022م، وبهذا يمكن القول بأنه توجد علاقة طردية بين الواردات الليبية وتغيرات سعر صرف الدينار الليبي خلال فترة البحث.

8- من خلال وصف وتحليل البيانات الواردة في الجدول الخاص بالعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري تبين عدم مرونة كل من الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي، مما أدى هذا إلى نتائج غير مرغوبة، بسبب سياسة تخفيض قيمة العملة المتبعة من قبل المصرف المركزي والتي لا تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الليبي وخصوصاً طبيعة القطاع الخارجي فيه.

9- من الجدول رقم(3)، والجدول رقم(4) تبين لنا أن رصيد الميزان التجاري الليبي خلال فترة البحث 2012-2022م قد سجل في بعض السنوات قيم سالبة، وفي بعض السنوات الأخرى قيم موجبة صعوداً وهبوطاً على حسب قيمة الفرق بين الصادرات والواردات لكل سنة. فقد سجل في السنوات (2014، 2015، 2016م) قيم سالبة على التوالي، وعلى النحو التالي (-14.120.7، -7.687.6، -2.645.0-)، وهذا يدل على وجود عجز في الميزان التجاري الليبي خلال هذه السنوات. كما وجدنا بأن الميزان التجاري الليبي شهد تعافي من جديد في سنة 2017م والسنوات اللاحقة لها حتى سنة 2022م حيث سجل في سنة 2021م قيمة موجبة 69.029.2 مليون، وفي سنة 2022م قيمة 96.390.7 مليون مما يشير على وجود فائض في ميزان المدفوعات لهذه السنوات.

10- من خلال هذا البحث تبين ضالة مساهمة الصادرات الغير نفطية في أجمالي الصادرات الوطنية، إذ بلغت مساهمتها بالمتوسط 5% خلال فترة البحث، بالإضافة إلى أن الصادرات الغير نفطية لا تخضع لمفهوم الميزة النسبية للتجارة الخارجية لأنها تعتمد على عناصر إنتاج، ومواد أولية مستوردة ذات تكلفة عالية بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار الليبي)

11- كذلك من خلال هذا البحث تبين استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على الصادرات النفطية حيث بلغت مساهمة الصادرات النفطية في المتوسط 95% من أجمالي

الصادرات الوطنية خلال فترة البحث، مما يجعل الاقتصاد الليبي، عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسواق الدولية.

التوصيات:

1- على صانعي قرارات السياسات الاقتصادية في ليبيا اتخاذ حزمة من الإجراءات الإصلاحية التي من شأنها تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، والتي من أهمها تنويع قطاعات الإنتاج المحلي، ودعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية محليا، ودوليا.

2- ينبغي تحقيق نمو في قطاعات الإنتاج المحلي الحقيقي بهدف تحقيق التنوع في الاقتصاد الوطني، ومنها دعم قطاع الصادرات ليصبح أكثر مرونة، وأكثر استجابة لتغيرات أسعار الصرف سواء بالزيادة أو بالنقصان، وخصوصا هدف زيادة الصادرات عند اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة.

3- العمل على وضع استراتيجية واضحة لسياسة سعر الصرف في ليبيا بهدف تحسين قيمة العملة الوطنية مقابل باقي العملات الدولية الرئيسية، والابتعاد عن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار الليبي)، فهي سياسة لا تتماشى مع طبيعة وخصائص الاقتصاد الليبي.

4- يجب اتباع سياسة نقدية سليمة تهدف للمحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية (الدينار الليبي) مقابل باقي العملات الأجنبية الأخرى، بهدف المحافظة على القوة الشرائية للدينار الليبي، والمحافظة على الثبات النسبي للمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الوطني.

5- اتباع سياسات اقتصادية تعمل على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، في القطاعات العاطلة في الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق التنوع في الاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق التنوع في الصادرات الوطنية.

6- التركيز على الصناعات الصغرى والمتوسطة، والمعتمدة في إنتاجها على الموارد المحلية، والتي تكون ذات جدوى اقتصادية عالية، وتتمتع بالقدرة التنافسية في الأسواق المحلية، والدولية، بهدف التسويق المحلي في المرحلة الأولى، وتصبح أساس للصناعات التصديرية في المراحل القادمة في المستقبل.

7- أتباع سياسات اقتصادية (تجارية، مالية، نقدية) تعمل على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ليبيا عن طريق تقليل وإلغاء القيود التي تعيق مساهمة هذا القطاع.

المراجع:

- أوبكر عبدالفتاح محمد أحمد. (2023, 06 27). أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان 2011 - 2020. مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية، الصفحات 17 - 18.
- إسماعيل رولا غازي. (2018). سرعة دوران النقود في سوريا. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 2.
- العباس بلقاسم. (نوفمبر، 2003). سياسة أسعار الصرف. مجلة جسر التنمية.
- جمعه المحضي المنتصر. (نوفمبر، 2022). العلاقة بين سعر الصرف وأسعار النفط ورصيد الميزان التجاري-دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990 - 2020. المجلة الدولية للعلوم والتقنية.
- جيبيلي عبد العالي. (2003). اختيار نظم سعر الصرف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. صندوق النقد الدولي.
- دوحه سلمى. (2014 - 2015). أثر تقلبات سعر على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر). الجزائر: جامعة محمد بن خضير بسكر.
- عاصم شعيلي التائب. (ديسمبر، 2023). العلاقة بين الايرادات النفطية وسعر الصرف الحقيقي في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 2، الصفحات 9 - 10.
- عبدالرحمن يسري، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، و محمد جابر محسن. (2006). الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبدالمجيد قدي. (2004/2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: دار المطبوعات الجامعية.
- محفوظ جابر. (2016). أثر تقلبات أسعار الصرف على الاسواق المالية، دراسة إحصائية لبعض الاسواق المتقدمة، والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015. مجلة الباحث، صفحة 21.
- محمود عبدالرزاق. (2010). الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية (النظرية و التطبيق) (المجلد الأول). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- مصرف ليبيا المركزي. (2023). النشرة الاقتصادية. طرابلس: إدارة البحوث و الإحصاء.
- مصرف ليبيا المركزي. (الربع الرابع 2012). النشرة الاقتصادية. إدارة البحوث و الإحصاء.
- طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء.
- مصرف ليبيا المركزي. (الربع الرابع 2014). النشرة الاقتصادية. طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء.
- مصرف ليبيا المركزي. (الربع الرابع 2015). النشرة الاقتصادية. طرابلس: إدارة البحوث و الإحصاء.
- وزارة التخطيط شعبة النماذج الاقتصادية. (2022). قياس فعالية سياسة سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق. العراق: وزارة التخطيط.

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)

جدول رقم (1)

ملحق رقم (1)

البنود	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أولاً: حساب جاري	30,034.0	12.3	24,172.3	12,713.6	6,540.2	6,152.6	16,519.1	6,737.1	21,800.8	21,800.8	44,100.5
1- السلع والخدمات	36,027.0	4,669.6	23,489.4	13,195.1	6,533.5	5,361.1	16,735.0	5,535.8	30,427.7	30,427.7	57,404.2
أ- السلع	44,650.0	15,199.9	14,120.7	7,687.6	2,645.0	11,548.6	23,256.4	15,848.8	69,029.2	69,029.2	96,390.7
الصادرات	76,893.0	58,442.8	24,511.0	14,996.9	9,402.0	26,221.7	41,492.4	40,640.2	145,336.6	145,335.6	190,785.1
قطاع الهيدروكربونات	75,355.0	56,445.3	22,951.4	13,853.2	8,676.0	24,910.7	38,454.2	38,389.5	139,192.7	139,192.7	180,789.1
صادرات أخرى	1,538.0	1,997.5	1,559.6	1,143.7	726.0	1,311.0	2,947.1	2,250.8	6,143.9	6,143.9	9,996.0
الواردات	32,24.0	43,242.9	38,631.7	22,684.5	12,047.0	14,673.1	18,235.9	24,791.4	76,307.4	76,307.4	94,394.4
ب- الخدمات	8,623.0	10,530.3	9,368.7	5,507.5	3,88.6-	6,187.5	6,521.4	10,313.0	38,601.5	38,601.5	38,986.6
دائن	192.0	228.5	100.6	372.5	118.8	148.7	182.5	375.0	372.6	372.6	404.2
مدين	8,815.0	10,758.8	9,469.2	5,880.0	4,007.4	6,336.2	6,703.9	10,688.0	38,974.1	38,974.1	39,390.7
2- الدخل	-2,434.0	527.0-	740.7	1,641.1	1,043.9	1,787.0	1,352.0	2,558.5	2,415.6-	2,415.6-	1,413.6-
دخل الاستثمار المباشر	-4,454.0	3,290.2	1,106.0	134.4-	279.7-	498.3-	737.0-	1,221.8	5,774.0-	5,774.0-	9,693.1-
دخل الاستثمارات أخرى	2,020.	2,763.2	1,846.7	1,775.5	1,323.6	2,285.3	2,089.0	3,780.3	3,358.4	3,358.4	8,279.5

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)

										0	
- 11,890.1	6,211.3-	6,211.3-	- 1,357.2	- 1,567.9	995.5-	- 1,050.6	- 1,159.6	- 1,423.5	- 4,130.3	- 3,559.0	3- التحويلات الجارية
109.9	538.7	538.7	129.4	91.0-	50.0-	0.0	0.0	1.5-	67.2-	- 1,075.0	الحكومة العامة
- 12,000.0	6,750.0-	6,750.0-	- 1,486.6	- 1,658.9	945.5-	- 1,050.6	- 1,159.6	- 1,422.0	- 4,063.1	- 2,484.0	القطاعات الأخرى
250.0-	239.9-	239.9-	75.6-	73.7-	106.0-	53.0-	96.8-	193.5-	450.0-	- 819.0.	قطاع النفط
- 11,750.0	6,510.1-	6,510.1-	- 1,411.0	- 1,585.2	839.5-	997.6-	- 1,062.8	- 1,228.5	- 3,613.1	- 1,665.0	أخرى (تحويلات العاملين للخارج)
- 18,666.7	- 16,812.5	- 16,812.5	- 4,6765	- 4,516.9	- 1,521.1	- 1,300.0	- 3,938.3	534.7-	- 5,642.6	- 9,937.0	ثانياً: الحساب الرأسمالي
3,078.2	1,014.3-	1,014.3-	376.5	376.1-	409.4	610.9-	545.3-	98.6	898.8-	- 3,161.0	الاستثمار المباشر
1,890.2-	4,108.1-	4,108.1-	1,097.9	34.1	357.0-	2,006.9	2,343.5	- 1,054.0	- 2,812.9	- 681.0.	استثمار الحافطة
- 19,854.7	- 11,690.1	- 11,690.1	- 6,150.9	- 4,174.9	- 1,573.5	- 2,696.3	- 5,736.5	420.8	- 1,930.9	- 6,095.0	استثمارات أخرى
8,711.0-	10,935.5	10,935.5	1,343.7	2,170.2	- 1,098.3	- 1,894.0	287.1	- 2,697.5	- 3,041.8	- 3,199.0	ثالثاً: الخطأ والسهو
34,144.8	5,947.2-	5,947.2-	716.9-	9,832.0	3,533.2	- 9,735.0	- 16,364.8.	- 27,406.0.	- 8,672.3	16,898.0.	رابعاً: الميزان الكلي
											بنود للتذكرة
4.80	4.52	4.52	1.40	1.36	1.39	1.39	1.38	1.27	1.27	1.26	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي/ الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)

**العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)**

4.83	4.60	4.60	1.40	1.36	1.37	1.43	1.39	1.33	1.25	1.26	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (نهاية الفترة)
20.6	13.3	13.3	6.4	14.5	14.2	30.7-	52.1-	56.3-	0.2	26.6	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
8.7	3.1-	3.1-	0.7-	8.7	8.1	45.7-	67.1-	63.7-	10.9-	15.0	ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)
289.7	193.3	193.3	104.7	112.9	43.4	21.3	24.4	43.0	80.0	112.6	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار الدنانير)

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة من (2012 – 2022)

جدول رقم (5) ميزان المدفوعات

المصدر: اعداد الباحث من خلال النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي المجلد 55 (الربع الرابع 2015)، والمجلد 63 (الربع الرابع 2023) (مصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2012)

ميزان المدفوعات



المصدر: اعداد الباحث من خلال النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي المجلد 55 (الربع الرابع 2015)، والمجلد 63 (الربع الرابع 2023) (مصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2012)

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)

ملحق رقم (2)

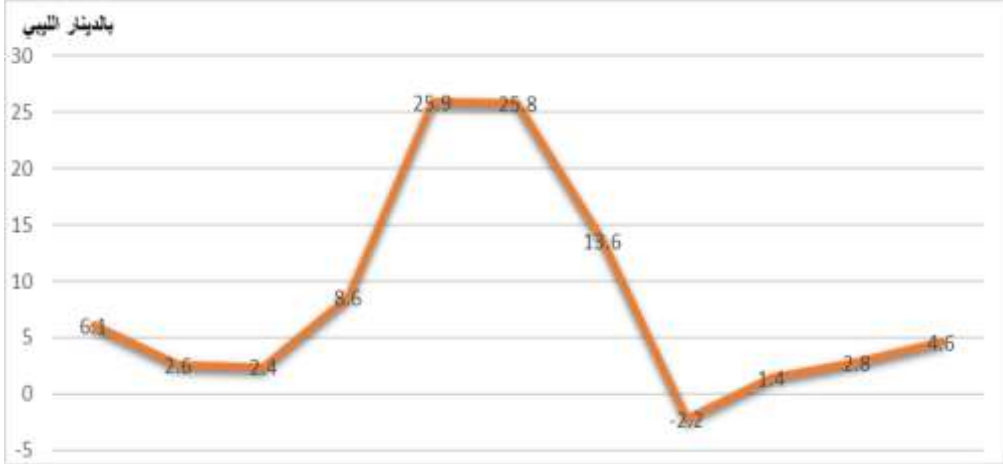
جدول رقم (6) علاقة سعر الصرف بمعدل التضخم

السنة year	مواد غذائية ومشروبات وتبغ والأحذية والملابس والأقمشة	السكن ومستلزمات	أثاث المسكن	العناية الصحية	النقل والمواصلات	التعليم والثقافة والتسلية	سلع وخدمات وصرف	معدل التضخم العام
2012	3.8-	16.7	22.0	16.3	7.5	7.6	0.4	6.1
2013	3.7	7.4	4.8	0.6	3.6-	0.5	6.2-	2.6
2014	4.5	1.8-	24.9	0.0	1.2	1.5	0.4	2.4
2015	13.2	19.1	0.8	3.3	7.4	0.0	20.8	8.6
2016	37.1	40.9	4.0	59.1	31.3	20.9	41.6	25.9
2017	44.5	28.3	2.9	35.5	21.1	17.6	39.0	25.8
2018	29.7	25.2	0.3	5.5	7.2	8.2	26.5	13.6
2019	20.4-	12.8-	6.9	2.0-	2.8	5.4-	1.2-	2.2-
2020	6-	4.9	4.6	2.8	6.7	1.6-	2.9	1.4
2021	3.8	1.6	1.3	3.1	3.2	13	0.7-	2.8
2022	4.6	4.3	7.9	3.6	3.3	8	1.6	4.6

المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي المجلد 55 الربع الرابع 2015، المجلد 63 الربع الرابع 2023
(مصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2015)

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)

علاقة سعر الصرف بمعدل التضخم



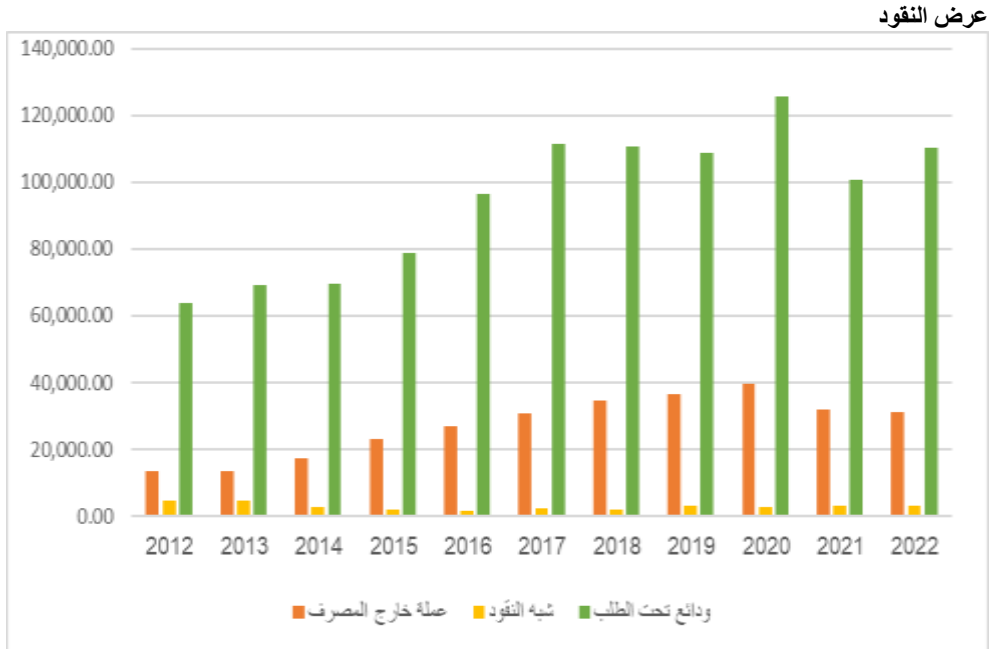
المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي المجلد 55 الربع الرابع 2015، المجلد 63 الربع الرابع 2023.
(مصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2015)

ملحق رقم (3)
جدول رقم (7) عرض النقود

المجموع الكلّي Grand total	شبه النقود Quasi Money			النقود Money			نهاية
	المجموع	ودائع إدخارية	ودائع لأجل	المجموع	ودائع تحت الطلب	عملة لدى جمهور	
63,731.8	4,517.8	705.3	3,812.5	59,214	45,822.9	13,391.1	2012
69,005.9	4,706.5	662.9	4,043.6	64,299.4	50,879.5	13,419.9	2013
69,404.7	2,672.0	599.8	2,072.2	66,732.7	49,557.8	17,174.9	2014
78,606.3	1,823.3	574.5	1,248.8	76,783	53,775.7	23,007.3	2015
96,325.2	1,716.2	574.5	1,141.7	94,609	67,505.8	27,103.2	2016
111,317.2	2,228.1	570.2	1,657.9	109,089.1	78,223.9	30,865.2	2017
110,808.7	1,897.0	591.7	1,305.3	108,911.7	74,179.1	34,732.6	2018
108,792.6	3,223.9	503.5	2,720.4	105,568.7	68,876.9	36,691.8	2019
125,557.7	2,607.4	452.3	2,155.1	122,950.3	83,218.3	39,732.0	2020
100,618.3	3,282.9	315.1	2,967.8	97,335.4	65,535.6	31,799.8	2021
110,338.9	3,099.7	310.4	2,789.3	107,239.2	75,885.8	31,353.4	2022

المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي المجلد 55 الربع الرابع 2015، المجلد 63 الربع الرابع 2023.
(مصرف ليبيا المركزي، 2023)

العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا
خلال الفترة من (2012 – 2022)



المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي المجلد 55 الربع الرابع 2015، المجلد 63 الربع الرابع 2023 م (مصرف ليبيا المركزي، 2023)